

تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها Analysis of the reality of small and medium enterprises in Algeria and their challenges

فاطمة سنوساوي^{1*}، عائشة شرفاوي²

¹ جامعة لونيبي علي - البلدية 02-، مخبر المقاول، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة،

ef.senoussaoui@univ-blida2.dz

² جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة-، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، -[a.cherfaoui@univ-](mailto:a.cherfaoui@univ-bouira.dz)

bouira.dz

تاريخ النشر: 2023 / 06 / 30

تاريخ القبول: 2023 / 06 / 03

تاريخ الاستلام: 2023 / 05 / 25

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع إبراز أهم التحديات والمشاكل التي تحول دون ترقيتها في ظل التغيرات الراهنة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر كغيرها من الدول حاولت الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافدا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لمساهمتها الفعالة في النمو ومحاربة البطالة والفقر وزيادة الاستثمار في الوقت الذي لا تتطلب فيه امكانيات كبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، إلا أن هذا لا ينفي وجود تحديات ومشاكل تعيق تنميتها وتهدد بقائها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النمو الاقتصادي، التحديات التمويلية.

Abstract:

This research aims to shed light on the reality of small and medium enterprises in Algeria, highlighting the most important challenges and problems that prevent their promotion in light of the current changes.

The study concluded, however, that Algeria, like other countries, tried to pay attention to small and medium enterprises as a tributary to achieve economic , and social development due to its effective contribution to growth, combating unemployment and poverty, and increasing investment at a time when it does not require great capabilities compared to large enterprises, but this does not negate the existence of challenges and problems. Hinder their development and threaten their survival.

Keywords: Small and medium enterprises, economic growth, Funding challenges.

*المؤلف المرسل: فاطمة سنوساوي ، الإيميل: ef.senoussaoui@univ-blida2.dz

1. المقدمة:

أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموضوعات التي تلقى اهتماماً كبيراً لدى العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظراً لدور الكبير الذي تلعبه في احداث النمو وتحقيق التنمية، وذلك عن طريق مواجهة الفقر وزيادة فرص العمل ومحاربة البطالة والمساهمة في زيادة الدخل وإعادة توزيعه، لذا سعت الدول بالاهتمام بهذه المؤسسات وقدمت لها العديد من المساعدات بمختلف الطرق حسب الامكانيات المتوفرة خاصة بعد أثبتت قدرتها في معالجة الصعوبات والمشاكل الأساسية التي تواجه مختلف الدول.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أعطت اهتماماً كبيراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدورها الفعال ومساهمتها الايجابية التي تحددها الكثير من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتجسد ذلك بصدور القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لا ينفي تعرض هذه المؤسسات لبعض المشاكل والصعوبات التي كانت بمثابة عائق لها عن أداء مهامها.

اشكالية الدراسة: كحوصلة لما سبق تتمحور اشكالية دراستنا فيما يلي:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وماهي أهم التحديات التي تواجهها؟
الأسئلة الفرعية: للاجابة على الاشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي العوامل الرئيسية التي تحدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فيما تتمثل أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فيما تتمثل أهم معوقات انشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرضيات: للاجابة على الأسئلة الفرعية نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- تتمثل العوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية أهم العوامل الرئيسية التي تعتبر قيوداً لتحديد تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعتبر المرونة وصغر حجم رأس المال من أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تعتبر التحديات التمويلية من أهم العوائق التي تقف أمام تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى تحديد عدة أهداف منها:

- تسليط الضوء على المفاهيم الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الوقوف على التحديات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المنهج المتبع: بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يعتمد على تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والوقوف على أهم تحدياتها اعتمدنا على المنهج التحليلي.

2. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك مجموعة من الخصائص المشتركة تتفق عليها هذه الدول، والتي تبرز أهميتها على وجه الخصوص على الصعيد المحلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسمح بمواجهة العقبات المقابلة لها بصورة تضمن الاستمرارية.

1.1.2. اشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من العوامل تتحكم في إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لتباين دورها في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، وكذا لاختلاف أنشطتها، بالإضافة إلى المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتكنولوجي التي تنشط فيه هذه المؤسسات، ويمكن إبراز هذه الصعوبات في ثلاث عوامل رئيسية تعد كقيود لتحديد تعريف واضح ودقيق لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (جباري و مصطفى، 2014، صفحة 104)

1. العوامل الاقتصادية: وتتضمن ما يلي:

- اختلاف مستويات النمو الاقتصادي: وبالخصوص بين الدول فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا تعتبر كبيرة مقارنة بالدول النامية كالجائر مثلاً، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تختلف من فترة إلى أخرى، بالإضافة إلى أن المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور التكنولوجي.
- تنوع الأنشطة الاقتصادية: وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من فرع إلى آخر، فالمؤسسات التي تعمل في صناعة غير التي تعمل في قطع التجارة أو الخدمات أو الزراعة، فالتصنيفات تختلف من قطاع إلى آخر حسب الحاجة للعمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم، فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية وهو ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف دقيق.
- اختلاف فروع النشاط: تتنوع فروع النشاط الاقتصادي، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، وأيضاً على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية، الغذائية، التحويلية الكيميائية، والتعدينية... إلخ وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعها وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.

2. العوامل التقنية: يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة

أكثر اندماجاً يؤدي هذا إلى توحيد عملية الانتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الانتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور مؤسسات صغيرة والمتوسطة. (بولقواس، 2012، الصفحات 16-17).

3. العوامل السياسية: تتغير هذه العوامل من بلد إلى آخر، تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيهها ومساعدتها وبالتالي يتعين تحديد العتبة التي يتم على أساسها التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات. (دمدوم، 2000، صفحة 185)

2.1.2. المعايير المعتمدة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- توجد عدة معايير يمكن الرجوع إليها لاعطاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكرها فيما يلي:
- المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ان صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والاحصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات ويكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين: (عزيز، 2014، صفحة 51)
- المجموعة الأولى: وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية، نجد من ضمنها كل من: (عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الانتاج، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستعملة)
- المجموعة الثانية: وتتضمن المؤشرات النقدية التالية: (رأس المال المستثمر، رقم الأعمال)
- المعايير النوعية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يهتم هذا المعيار بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية تعكس الخصائص الوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي حسب هذا المعيار لا بد أن يستوفي هذا النوع من المؤسسات شرط أو أكثر من الشروط (الجمع بين الملكية والادارة، ضيق نطاق عملها أو ممارسة هذه المؤسسات نشاط محلياً، صغر حجم الطاقة الانتاجية، محدودية رأس المال، استخدام أساليب الانتاج البسيطة). (بلعميري، 2018، الصفحات 305-306)

3.1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعترف العديد من مسيري الهيئات الدولية والمؤسسات والباحثين على صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب اختلاف وجهات النظر لهذه المؤسسات، وعليه سنكتفي بذكر التعاريف التالية:

1. تعريف منظمة العمل الدولية: عرفت هذه المنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "عبارة عن وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالباً من منتجين مستقلين البعض منهم يعملون في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالاً وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض وعادة ما تكسب مدخولاً غير منتظم وتربى فرص عمل غير مستقرة". (حمادوش، 2019، صفحة 69)

2. تعريف اتحاد لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 15 إلى 19 عاملاً، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عاملاً. (جباري و مصطفى، 2014، صفحة 106)

3. تعريف الاتحاد الأوروبي: كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مضمون توصية سنة 1996، لكن الاتحاد الأوروبي اعتمد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى توصية سنة 2003، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2005، ويمكن تلخص تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (أورو)	الميزانية السنوية (أورو)
مؤسسة مصغرة	$10 >$	≥ 2 مليون (لم تكن محددة قبل 2003)	≥ 2 مليون (لم تكن محددة قبل 2003)
مؤسسة صغيرة	$50 >$	≥ 10 مليون (7 مليون في سنة 1996)	≥ 10 مليون (≥ 5 مليون في سنة 1996)
مؤسسة متوسطة	$250 >$	≥ 50 مليون (40 مليون في سنة 1996)	≥ 43 مليون (≥ 27 مليون في سنة 1996)

المصدر: (ياسر، 2014، صفحة 69)

4. تعريف البنك الدولي: الجدول التالي يبين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوي
مؤسسة مصغرة	أقل من 10 عامل	أقل من 10 ألف دولار أمريكي	أقل من 10 ألف دولار أمريكي
مؤسسة صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من 300 عامل	أقل من 15 مليون دولار أمريكي	أقل من 15 مليون دولار أمريكي

المصدر: (براشن و ياسر، 2018، صفحة 2017)

5. تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا: في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها بلدان جنوب شرق آسيا استخدم كل من بروتس وهيميزر التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي: (عزيز، 2014، صفحة 59)

✓ من 01 إلى 10 عمال مؤسسات عائلية وحرفية.

✓ من 10 إلى 49 عامل مؤسسات صغيرة.

✓ من 49 إلى 99 عامل مؤسسات متوسطة.

✓ أكثر من 100 عامل.....مؤسسة كبيرة.

6. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وفقاً للقانون 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية فإنها عبارة عن مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات تقوم ب: تشغيل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصاً؛ وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري؛ وكذا أن لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية واحد مليار دينار جزائري. وأن تستوفي معيار الاستقلالية (gherbi & kgedir, 2018, p. 494). ويمكن تلخيص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي دج	مجموع الحصيلة السنوية دج
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 ملايين
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايين	بين 200 مليون و 01 مليار

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (الجريدة الرسمية، 2018، صفحة 06)

2.2. خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المميزات الأمر الذي يجعلها أكثر ملائمة في دفع عملية التنمية، كما تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة ومتنوعة.

1.2.2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي تنفرد بها هذا النوع من المؤسسات، حيث تتمثل في: (رحماني، 2009، الصفحات 6-7)

- منتجات بعض هذه المؤسسات تستخدم كمدخلات لمشروعات أخرى،
- تساعد على خلق التوازن الصناعي بين الريف والحضر،
- الجمع بين الإدارة والملكية، حيث أن صاحب أو أصحاب المؤسسة غالباً ما يكون أو يكونون هم مديروها ومن ثم يتمتعون باستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي،
- صغر حجم رأس المال نسبياً نظراً لصغر حجم المؤسسة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ولأنها لا تحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطها ولانخفاض احتياجاتها في البنية الأساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايتها،
- تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج،

- ارتفاع قدرتها على الابداع وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابداعات الذاتية في مشروعاتهم، بالإضافة إلى ذلك فإنها تشجع عمالها على الاقتراح وابداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين،
- الامعان في التخصص والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى مهارات العمالة،
- لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات،
- تساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب والباحثين عن العمل وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة البطالة،
- قدرتها على اتخاذ القرار السريع والمناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبيرة،
- قدرتها على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته وهذا ما يعطيها مقاومة أحسن ضد الأزمات التي تواجهها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة،

2.2.2. أهداف انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ترجع أهمية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه هذه المؤسسات من أدوار اقتصادية واجتماعية، أهمها المساهمة في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي، وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية والتي نوضحها فيما يلي: (شيخ، 2019، الصفحات 337-338)

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملاً هاماً في برامج مقاومة البطالة، نتيجة الادخال السريع لآلية في قطاعات معينة من الاقتصاد القومي.
- الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستيراد.
- ارتفاع معدلات الانتاجية في المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام.
- التجديد وما ينجر عنه من حداثة أكبر والابتكار للأفكار الجديدة والاختراعات، حيث تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها معرضة للتجديد أكثر من المؤسسات العامة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على خلق أفكار جديدة ستؤثر على أرباحهم، ويجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في الوطن والتنقل بيم مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات انتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب مواد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج.
- انخفاض تكلف فرصة العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمواً كبيراً منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من: (براشن و ياسر، 2018، صفحة 223)

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.

1.3. العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن توضيح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية نهاية عام 2021 في الجدول التالي:

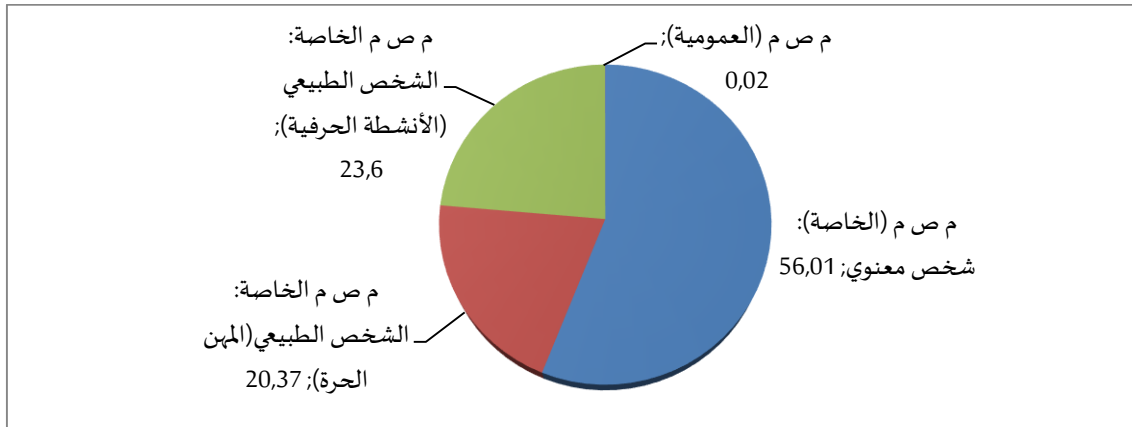
الجدول رقم (04): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2021

النسبة المئوية %	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة			01
56.01	720495	شخص معنوي	
43.97	565645	شخص طبيعي وتضم كل من:	
20.37	262040	المهنة الحرة	
23.6	303605	الأنشطة الحرفية	
99.98	1286140	المجموع 01	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية			02
0.02	225	شخص معنوي	
0.02	225	المجموع 02	
100	1286365	المجموع الكلي	

Source : (Ministère de l'Industrie Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, 2022, p. 07)

بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2021 ب 1286365 مؤسسة إذ كانت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص ب 1286140 بنسبة تقدر ب 98.98% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع العام ب 225 مؤسسة أي بنسبة تقدر ب 0.02% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 01: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلى غاية 31 ديسمبر 2021



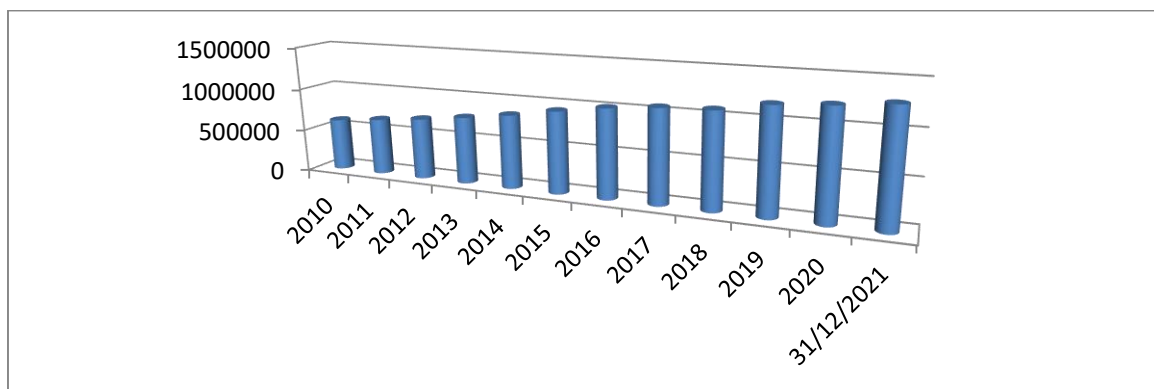
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجدول رقم 04

من خلال القراءة الأولية لمعطيات الجدول رقم 04 والشكل رقم 01 نلاحظ أن النسبة الأكبر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الملكية تعود إلى الشخص المعنوي بواقع 56.01%، ثم تأتي في المرتبة الثانية إلى أصحاب الأنشطة الحرفية (م ص م الخاصة - الشخص الطبيعي - (بواقع 23.6%، ثم تليها أصحاب المهن الحرة (م ص م الخاصة - الشخص الطبيعي - (بنسبة تقدر 20.37%، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة شخص المعنوي (م ص م - الشخص المعنوي - بواقع 0.02%.

2.3. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن توضيح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (طالب، جعدي، و غزال، 2021، الصفحات 206-207)، (Ministère de l'Industrie Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, 2022, p. 8)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو مستمر حيث ارتفع من 607297 مؤسسة سنة 2010 إلى 1286365 مؤسسة في نهاية سنة 2021 (بنسبة تقدر بحوالي 111.81%)، ويعود سبب هذا الارتفاع المستمر إلى السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع وتطويره بشتى الطرق والوسائل في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة مختلفة من الأساليب التشجيعية الهادفة إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني.

3.3. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في الجزائر:

تنقسم هذه المؤسسات حسب الحجم إلى مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة، ويمكن توضيح هذه المؤسسات في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في نهاية 2021

أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	النسبة المئوية %
مؤسسات مصغرة (من 0 إلى 09 موظف)	53952	97.58
مؤسسات صغيرة (من 10 إلى 49 موظف)	1188	2.15
مؤسسات متوسطة (من 50 إلى 249 موظف)	152	0.27

Source: (Ministère de l'Industrie Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, 2022, p. 8)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في نهاية 2021 بلغت نسبة المؤسسات المصغرة 97.58% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يدل على أنها تسيطر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، في حين جاءت المؤسسات الصغيرة في المرتبة الثانية بواقع 2.15%، ثم تليها وفي المرتبة الأخيرة تأتي المؤسسات المتوسطة بمعدل يقدر بـ 0.27%.

4.3. التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

سنركز في هذا العنصر على التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية ديسمبر 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية 2021

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية %
الشمال	894882	69.57
هضاب العليا	283416	22.03
الجنوب	108068	8.40
الاجمالي	1286365	100

Source: (Ministère de l'Industrie Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, 2022, p. 12)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز بشكل كبير في منطقة الشمال بنسبة تقدر بـ 69.57% وذلك بسبب أن جل السكان يتمركزون في الشمال، ثم تأتي في المرتبة الثانية منطقة الهضاب العليا إذ تبلغ بـ 22.03%، تليها وفي المرتبة الأخيرة منطقة الجنوب بنسبة ضئيلة جداً لا تفوق 8.4%.

5.3. توزيع الجغرافي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

سنقوم في هذا العنصر بتوضيح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والعام، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في نهاية سنة 2021

قطاع النشاط	م ص م الخاصة	م ص م العمومية	المجموع	النسبة المئوية %
الزراعة	7927	83	7010	1.11
الطاقة والمناجم	3241	2	3243	0.45
البناء والأشغال العمومية	199318	13	199331	27.66
الصناعة التحويلية	109919	72	109991	15.26
الخدمات	400090	55	400145	52.55
المجموع	720495	225	720720	100

Source: (Ministère de l'Industrie Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, 2022, p. 9)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك اختلاف واضح في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعات المختلفة، حيث نلاحظ تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بأكثر من النصف والتمثلة في نسبة تقدر بـ 52.55% وذلك راجع إلى التسهيلات والامكانيات المتوفرة في هذا القطاع التي من بينها أن هذا القطاع لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة هذه من جهة، ومن جهة أخرى الميزة الأساسية التي تتوفر في هذا النشاط ألا وهي انخفاض درجة المخاطرة، ليليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 27.66% من إجمالي المؤسسات التي تعتبر نسبة مرتفعة إذا ما تم مقارنتها بباقي القطاعات الأخرى المتبقية وذلك بسبب سياسة الحكومة التي تسعى إلى حل مشكلة تأخير المشاريع المرتبطة بهذا النشاط خاصة في مجال السكن الأمر الذي حفز على إبرام الكثير من العقود المرتبطة بهذا القطاع، يليه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 15.26%، ثم يأتي قطاع الزراعة بـ 1.11%، وفي المرتبة الأخيرة يأتي قطاع الطاقة والمناجم بنسبة تقدر بـ 0.45%.

4. التحديات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموعة من التحديات التي يجب مراعاتها من أجل معالجتها وتطوير أدائها لتفعيل خدمة الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه المشاكل نذكر:

1.4. التحديات الادارية: يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية، تتمثل في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الاحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية، وعدم احترام النصوص القانونية، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية منها: (بولقواس، 2012، صفحة 189)

- البيروقراطية الادارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات، التي يجب الاتصال بها مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص التوجيه، الأمر الذي يؤكد النتيجة التي توصل اليها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بأن المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تحكم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية.
- نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاداري والمالي وحتى الامكانيات، ويمتاز هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى، الذي يتطلبه اقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها.
- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك الادارات العمومية، الصناديق الوطنية...إلخ.
- نمو القطاع غير الرسمي المتمثل في السوق الموازية، وهذا ما يتناقض تماماً مع أهداف السلطات العمومية في توجيهات السياسة الاقتصادية.

2.4. التحديات التمويلية: يمكن حصر المشاكل الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل في النقاط الأساسية هي: (بن كاملة، 2012، صفحة 36)

- شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية بتغطية حاجات تسيير الاستثمار.
- طريقة التنظيم البنكي لذي يتميز بمركزية قرار منح القرض هذا ما يشكل عائقاً للمتعاملين بفعل تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ.
- غياب بنوك المتخصصة في عمليات الاستثمار.
- عدم تكيف النظام المالي مع الاحتياجات.
- الاختلال الهيكلي لتسيير الديون الضخمة للقطاع الاقتصادي.
- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية مما يدفع إلى طول أجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمار.

3.4. التحديات المرتبطة بالتسويق:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه، ومن بين هذه المشاكل نجد: (براشن و ياسر، 2018، صفحة 228)

- انخفاض الامكانيات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها، نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق وأذواق المستهلكين.
- عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستوردة، خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بانتهاج سياسة الاغراق.
- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والاعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.
- اختيار المستهلك للمنتج المستورد على حساب المنتج المحلي.

4.4. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعقار الصناعي:

تتمثل المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات للحصول على العقار الصناعي فيما يلي: (محتوت، 2019، صفحة 180)

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق عن سنة.
- ثقل الاجراءات وتقديم ملف طلب العقار الصناعي أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.
- يعتبر الوصول للعقار من أكبر الصعوبات، بحيث يتطلب الأمر الحصول على قطعة أرض مسارا طويلاً وموافقة عدة سلطات وهيئات، ومشكلة العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع إداري تنظيبي وعليه فإن التخفيف من عدد الاجراءات الادارية وتقليص الوقت اللازم للحصول على عقار يساهم في حل مشكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي عدم تفويت الفرص عليها.

5. الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أبرز أولويات أي اقتصاد سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة باعتبارها أحد أهم الحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، وإحدى دعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ناهيك عن مساهمتها في محاربة البطالة والفقر وزيادة الاستثمار ، كما تعد هذه المؤسسات من أهم وسائل المتوفرة لانعاش الاقتصادي وذلك بالنظر لسمات التي تتميز بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي من أبرزها تواضع امكانياتها من حيث سهولة تأسيسها وقلة رأسمالها ولا تتطلب كوادرات إدارية بشرية ذات خبرة، بالإضافة إلى تميزها بالمرونة الكبيرة.

ونظراً للإصلاحات التي شهدتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة متأخرة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وبالرغم من الجهود المبذولة التي اتبعتها الدول الجزائرية في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشاكل مرتبطة بالتمويل، مشاكل إدارية وقانونية إلخ، ومن أجل التغلب على هذه المشاكل لا بد من الدولة الجزائرية زيادة الاهتمام بهذا القطاع الذي يعد قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا أزيلت المشاكل والصعوبات التي تعترضه، وفي ظل هذا الصدد هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أخذها في عين الاعتبار في سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر منها:

✓ ترقية الاطار التشريعي والتنظيمي لمسايرة وملائمة نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع البحث العلمي من خلال القيام بالملتقيات والتظاهرات العلمية وكذا القيام بحملات التوعية والتحسيس بغية تشجيع الطلبة الجامعيين على انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اعداد كوادر بشرية تكون مدربة ذات كفاءة مقبولة بغية مواجهة الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتدعيم مركزها التنافسي عن طريق تقليل تكاليف المنتج وذلك باعتبار أن مجال التسويق في هذه المؤسسات ضعيفة جداً.

6. قائمة المراجع

- 1-gherbi, l., & kgedir, s. (2018, juin). Habilitation des petites et moyennes entreprises dans la mise en œuvre du système de gouvernance et son impact sur la durabilité de la société en Algérie. *Revue des Science Administratives et Financieres*, 01(01).
- 2- Ministère de l'Industrie Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. (2022, mars). Bulletin d'information statistique de la pme. (40). Algérie: Ministère de l'Industrie.
- 3- أسماء رحمانى. (2009). دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة مؤسسة AMPMECA-IND- بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أمحمد بوقرة.
- 4- الجريدة الرسمية (11 يناير، 2018). المادة، 08، 09، 10 قانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (02). الجزائر.
- 5- أنيسة حمادوش. (2019). حول التكييف القانوني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التشريع الجزائري. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري". تيزي وزو، الجزائر: جامعة مولود معمري.
- 6- جلال مسعد محتوت. (2019). أثر الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسيتها. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري". تيزي وزو: جامعة مولود معمري.
- 7- زرفة بولقواس. (2012). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص دراسة ميدانية بمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة باتنة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- 8- سامية عزيز. (2014). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة محمد خيضر.
- 9- سومية شاهيناز طالب، شريفة جعدي، و مريم غزال. (2021). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة استطلاعية-. مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، 06(02).
- 10- شوقي جباري، و قمان مصطفى. (جانفي، 2014). السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مع الاشارة إلى حالة الجزائر-. مجلة التنظيم والعمل، 05(01).
- 11- عبد الرحمان ياسر، و عماد الدين براشن. (بلا تاريخ). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات.
- 12- عبد الرحمن ياسر. (2014). تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -حالة ولاية جيجل- (مذكرة ماجستير). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة جيجل.
- 13- عصري بلعميري. (جوان، 2018). اشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة قانون العمل والتشغيل، 06.
- 14- عماد الدين براشن، و عبد الرحمان ياسر. (جوان، 2018). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة(03).
- 15- كمال دمدوم. (2000). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تامين عوامل الانتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة اعادة الهيكلة. مجلة دراسات اقتصادية(02).

- 16- محمد عبد العزيز بن كاملة. (سبتمبر، 2012). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بني يافر الع ل وتحديات التنمية عرض نتائج الفترة 2005 – 2010". مجلة الاقتصاد الجديد(04).
- 17- ناجية شيخ. (2019). الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء القانون رقم 02-17. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري". تيزي وزو، الجزائر: جامعة مولود معمري.